19840715-0001-2

النداء ١٥-٧-٨٤

اهالي المخطوفين علقوا اعتصامهم اسبوعًا

كرامي اصدر قرار تشكيل لجنة تقصي الحقائق ناقصة ممثلاً "القوات"

اصدر امس رئيس مجلس الوزراء الاستاذ رشيد كرامي قرارا قضى بتأليف لجنة تقصي الحقائق عن المخطوفين والمفقودين، وحدد مهامها.

ولم يسم القرار ممثل «القوات اللبنانية» في اللجنة، وابقيت تسميته لقرار لاحق.

وقد علم ان اللجنة ستبدأ عملها الاستقصائي في بداية الاسبوع، على ان تعرض حصيلة اولية امام مجلس الوزراء.

وقد اعلنت لجنة اهالي المخطوفين والمفقودين والمعتقلين تعليق اعتصامها المفتوح لمدة اسبوع، وذلك لافساح المجال امام اللجنة العسكرية التي شكلها مجلس الوزراء، في جلسته الاخيرة، للمباشرة بالعمل وتلمس بداية نتائج عملها.

وابدت اللجنة شكرها لكل من وقف معها وازر تحركها، خصوصا سماحة مفتي الجمهورية الشيخ حسن خالد، والفعاليات والهيئات والافراد، واكدت استمرارها في تحركها كي تصل الى مطلبها الوحيد، وهو الافراج عن جميع المخطوفين دون قيد او شرط.

بيان اللجنة

اذاعت لجنة اهالي المخطوفين بيانا ظهر امس، جاء فيه:

بعد الاعتصام المفتوح والذي قمنا به على المعابر ومن ثم نقله الى دار الافتاء وبعد الاضراب العام الذي نفذ يوم الاثنين الماضي، وحيث ان قضية المخطوفين والمعتقلين والمفقودين قد اخذت دورها وكانت نقطة اولى على جدول جلسة مجلس الوزراء حيث صدر القرار الوزاري الذي جاء يعبر عن ايجاد حل لقضيتنا الانسانية التي مضى عليها سنوات.

ولما كنا قد لمسنا الايجابية من المسؤولين بالتعاطي بجدية للمرة الاولى ولما اصدر اليوم (امس) رئيس مجلس الوزراء قرار تشكيل اللجنة العسكرية لتنفيذ مضمون قرار مجلس الوزراء القاضي:

اولا، بنشر لوائح باسماء المخطوفين المعترف بهم والعمل على اطلاق سراحهم باقصى سرعة.

ثانيا، نشر لوائح باسماء المعتقلين لدى اجهزة السلطة الشرعية.

ثالثا، التقصي عن مصير كل شخص مسجل على لائحة الاهلين واعلان ذلك تباعا حتى يتأكد من مصير كل شخص.

لذلك، وبعد التحرك الذي قامت به، لجنة دار الفتوى برئاسة الرئيس الدكتور سليم الحص وبعد الاجتماعات العديدة التي عقدت بين لجنة الاهالي والمسؤولين ومع لجنة دار الفتوى توصلت لجنتنا الى قرار بتعليق الاعتصام بدار الفتوى لمدة اسبوع لافساح المجال امام اللجنة العسكرية التي تشكلت وللمسؤولين للمباشرة بالعمل وتلمس بداية نتائج عملها.

كما وان لجنة الاهالي، اذ توجه شكرها، الى كل من وقف معها وأزر تحركها المحق، تخص بالشكر سماحة مفتي الجمهورية الشيخ حسن خالد الذي احتضن قضيتنا الانسانية منذ اليوم الاول لحدوثها، ومدير عام الافتاء الدكتور حسين القوتلي وكل المسؤولين وجميع من تضامن معنا من الهيئات والفعاليات والافراد، من سياسية ودينية واجتماعية واعلامية ونقابية وشبابية وثقافية وصحافية.

واننا سنستمر في تحركنا لكي نصل الى مطلبنا الوحيد، الافراج عن جميع المخطوفين دون قيد او شرط.

قرار تشكيل لجنة تقصي الحقائق

وهنا نص القرار الذي اصدره الرئيس رشيد كرامي، وهو يحمل تاريخ السبت ١٤ تموز، كما حمل الرقم ٨٤/١٥، ان رئيس مجلس الوزراء

بناء على المرسوم رقم ١٦٣٠ تاريخ ١٩٨٤/٤/٣٠،

وبناء على قرار مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٨٤/٧/١١، يقرر ما يأتي:

المادة الاولى:

تؤلف لجنة تقصي الحقائق عن المخطوفين والمفقودين من السادة:

- اللواء المتقاعد في قوى الامن الداخلي هشام قريطم / رئيسا.
- الرائد في الجيش ميشال رحباني / عضوا.
- المفوض العام المتقاعد في الامن العام مصطفى الحاج / عضوا.
- وعضو رابع يسمى بقرار لاحقا.

• المادة الثانية:

تقوم اللجنة المذكورة بالمهام التالية:

١ - اجراء مسح سريع وشامل للوقوف على المعلومات الكاملة عن المخطوفين والمفقودين لدى مختلف الجهات.

٢ - تقبل لوائح بأسماء المخطوفين والمفقودين المطالب بهم من قبل ذويهم ونشرها.

٣ - نشر اسماء المخطوفين المصرح بهم من قبل الفرقاء والعمل على اخلاء سبيلهم.

٤ - نشر لوائح باسماء الموقوفين لدى الاجهزة الرسمية.

٥ - اجراء الاستقصاءات والتحريات اللازمة بشأن كل شخص وارد اسمه في اللوائح المقدمة من الاهلين وابلاغ قراراته تباعا بالمعلومات المتوفرة عنه وبأسرع ما يمكن.

• المادة الثالثة:

على مختلف الاجهزة الرسمية (من عسكرية وامنية وادارية) ان تتعاون مع اللجنة المذكورة كل ضمن اختصاصه لتسهيل تحقيق مهمتها.

• المادة الرابعة:

تقدم اللجنة نتيجة اعمالها تباعا الى كل من رئيس مجلس الوزراء ووزيري الداخلية والعدل.

• المادة الخامسة:

يبلغ هذا القرار حيث تدعو الحاجة.

• يبلغ لجانب:

رئاسة مجلس الوزراء - وزارة العدل - وزارة الدفاع الوطني (قيادة الجيش) - وزارة الداخلية (المحافظات الخمس، المديرية العامة لقوى الامن الداخلي، المديرية العامة للامن العام) - وزارة الخارجية والمغتربين - وزارة المالية - المديرية العامة لرئاسة الجمهورية - مؤسسة المحفوظات الوطنية - المحفوظات.